النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development
ARDD
جيل جديد
Generation G
A New Generation
مركز الدراسات الاستراتيجية
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

الاستثمار في رأس المال البشري والمشاركة المدنية والسياسية في الأردن

برنامج جيل جديد

سلسلة موجزات السياسات لمشاركة الشباب المدنية والسياسية

موجز السياسات - 2

مقدمة

يركز موجز السياسات هذا على رأس المال البشري وكيفية تأثيره على المشاركة السياسية والمدنية في الأردن بين الشباب والنساء وقطاعات المجتمع الأخرى، فضلاً عن مفاهيم المواطنة الفاعلة. كما يتطرق إلى الروابط بين النهج الشمولي للتنمية -الذي يركز على رفاه الإنسان واحتياجاته وبالتالي يضمن الحماية الاجتماعية للأشخاص وبيئاتهم- والمشاركة السياسية والمدنية. تتناول هذه الورقة التحديات والفرص التي يواجهها رأس المال البشري في الأردن وتُحللها، باعتباره عاملاً رئيسياً للمشاركة الفاعلة لجميع المواطنين.

يأتي هذا الموجز كمخرج لمحور مختبر سياسات مشاركة الشباب المدنية والسياسية، والذي تعقده منظمة النهضة العربية والديمقراطية (أرض) بالشراكة مع مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، في إطار برنامج جيل جديد. ويسلط هذا الموجز الضوء على الجلسة الثانية للمختبر بعنوان (الاستثمار في رأس المال البشري والمشاركة المدنية والسياسية في الأردن) وما ناقشه عشرون طالباً من طلبة العلوم السياسية والقانون في الجامعة الأردنية في هذا الصدد. وتبعاً لمنهجية عمل المختبر، تم استضافة الخبير الاقتصادي الدكتور رعد التل، رئيس قسم اقتصاد الأعمال في الجامعة الأردنية وأدار اللقاء الخبير في حقوق الإنسان الدكتور رياض صبح.

رأس المال البشري والمشاركة السياسية: علاقة متبادلة

يُعدّ الاستثمار في رأس المال البشري خطوة أساسية في تعزيز ودعم تحقيق مشاركة سياسية، ومدنية أوسع، وأكثر تنوعاً وشمولاً. وفي المقابل، فإن زيادة مشاركة الأشخاص في العمل الجماعي والتنظيمي في المجالين السياسي والمدني أمر بالغ الأهمية لتحقيق التنمية البشرية وهياكل الحماية الاجتماعية التي يمكنها ضمان تحقيق رفاه جميع أفراد المجتمع وتلبية احتياجاتهم الأساسية وتطلعاتهم.

يُمثل «رأس المال البشري» موارد محددة كالصحة، والتعليم، والعمل والمهارات التي يستثمر الأشخاص فيها ويُراكمونها طيلة حياتهم والتي تُمكنهم من التحول إلى أفراد منتجين محتملين في المجتمع. حيث يسهم الاستثمار في هذه الموارد وفي توفير الخدمات الشاملة لجميع المواطنين وأفراد المجتمع بتعزيز مستوى معيشة الأفراد، ورفاههم ويساعدهم على تطوير رأسمالهم البشري إلى حد بعيد. تنشأ حلقة فعالة وإيجابية بين رأس المال البشري ونظام الحماية الاجتماعية عند تزويد الأشخاص بالأدوات والفرص التي تُمكّنهم من تحقيق تطلعاتهم وأهدافهم مع تلبية احتياجاتهم الأساسية. وبذلك، يُثبت الاستثمار في رأس المال البشري كونه أساسياً للحدّ من الفقر المدقع من ناحية، وإنشاء مجتمعات أكثر شمولاً من ناحية أخرى إذ يمارس الأفراد المواطنة الفاعلة والمشاركة من أجل مزيد من تطوير مجتمعاتهم وأنفسهم. **يؤدي الاستثمار في رأس المال البشري في نهاية المطاف وتدريجياً إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية في آن معًا ما يُمكّن الشباب من اكتساب القدرات، والمهارات والحوافز النفسية المناسبة للمشاركة في الحياة العامة.**

وإن من شأن تحسين موارد الأفراد من حيث التعليم، والعمل، والمهارات، والصحة والقدرات المكتسبة أن تزودهم بالأدوات اللازمة لحياة أفضل وإتاحة تطوير المساحات والفرص لتولي أدوار قيادية للتحرك من أجل تحقيق أهدافهم، لا فردياً وحسب، بل على المستوى الجماعي أيضاً. وكل هذا جزء من عملية تنموية تتناول حياة البشر وعلاقاتهم مع بيئاتهم وسياقاتهم من خلال منظور شمولي. حيث يؤدي الاستثمار في رأس المال البشري من هذا المنظور إلى تعزيز رأس المال الاجتماعي للأشخاص وتطوره: أي شبكاتهم، وعلاقاتهم، وتجاربهم وصلاتهم فيما بينهم والصلة مع المؤسسات الاجتماعية والسياسية. وكذلك، تُفضي زيادة المشاركة السياسية والمدنية إلى عمليات صنع القرار الديمقراطي، ما يسمح في نهاية المطاف للأشخاص باستعادة الحقوق والخدمات والفرص، وتحدي علاقات القوة السائدة بدءاً من المستوى المحلي وصولاً إلى المستوى الدولي. وبذلك، فإن رأس المال البشري يُعزز الديمقراطية التي تُعزز بدورها رأس المال البشري.

مؤشر رأس المال كمقياس للنجاح الاقتصادي

نشر البنك الدولي في عام 2018 **مؤشر رأس المال البشري** على أنه مقياس للنجاح الاقتصادي. ويُصنف المؤشر البلدان وفقاً لحجم الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية المقدم للشباب.

تلعب المشاركة السياسية والمدنية دوراً رئيسياً في تحديد مستوى هذه الموارد، وفي قياس رأس المال البشري تالياً. ويُعدّ دور المؤسسات والمساحات التي تعمل على بناء الموارد التي تشكل رأس المال البشري وتعزيزها أمراً غاية في الأهمية في عملية التنمية البشرية في أي مجتمع. وإن الأشخاص الذين يشاركون في الحياة السياسية والمدنية من أجل تطوير، أو إنشاء المؤسسات، أو المنظمات، او المبادرات التي تلبي احتياجاتهم وتطلعاتهم هم من بإمكانهم بناء الهياكل التي ستضمن لهم بدورها تلبية الاحتياجات الأساسية والخدمات الشاملة. وتُعد الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني الشعبية، والمدارس، والتعليم العالي، والجمعيات والمبادرات المحلية جميعها مهمة في إحداث التغيير الجماعي وتعزيز رأس المال البشري.

«لا توجد ثقة اليوم في المدارس والجامعات لإحداث التنمية والتغيير، خاصة وأن المناهج التعليمية تعتمد فقط على أسلوب الحفظ عن ظهر قلب. يبدأ الاستثمار اليوم عبر مؤسسات المجتمع المدني والجهات الإعلامية لتحفيز الشباب على المشاركة».

أحد المشاركين في المختبر

رأس المال البشري والعقد الاجتماعي: بناء الثقة في الحكومة والسياسات

يقوم استقرار المجتمع والدولة بشكل واسع على علاقة الثقة بين الشعوب وحكوماتها وصانعي السياسات. وفي السياقات التي يثق فيها المواطنون بمؤسساتهم، يقوم صانعو السياسات والحكومات بتوفير الاحتياجات الأساسية وضمان حقوق الشعب، ما يؤدي إلى تطوير عقد اجتماعي قوي وعلاقة متينة ومتبادلة بين المواطنين والدولة. يدفع المواطنون الضرائب لثقتهم بأن الدولة ستمنحهم في المقابل نظاماً عادلاً للحماية والضمان الاجتماعيين، واستثمارها للموارد المحصلة من خلال الضرائب لدعم احتياجات الناس، وتلبيتها وتعزيز رأسمالهم البشري. حيث إن توفير هذه الاحتياجات الأساسية يُسهم في بناء ثقة المواطنين تجاه دولتهم، وهذا بدوره يُشكل لبِنة أساسية في بناء عقد اجتماعي قوي بينهم وبين حكوماتهم. يعمل فرض الضرائب في دولة الأمان الاجتماعي على بناء المساءلة والمسؤولية المتبادلتين بين المؤسسات والمواطنين. ولذا؛ يمكن أن تصبح الحماية الاجتماعية أداة لا لضمان أمان ورفاه السكان وحسب، بل مشاركتهم النشطة في تنمية المجتمع كذلك. **عندما تُبنى الثقة ويكون العقد الاجتماعي متيناً، ينمو رأس المال البشري للمواطنين ليتمكنوا بدورهم من المساهمة من خلال مهاراتهم ومعارفهم ومواردهم في الارتقاء بمجتمعاتهم وتحسينها.**

تولد الثقة عبر التفهّم الصحيح لاحتياجات كلا الطرفين ومسؤولياتهما ونواياهما؛ لذا؛ فهي في الوقت ذاته أحد الأهداف والمؤشرات الرئيسية لنظام يُلبي احتياجات مواطنيه ويُشركهم في عملية صنع القرار. تتطور المشاركة في الحياة المدنية والسياسية عندما يشعر الناس بالتمكين والأمان عند الانخراط في الحياة العامة لتلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم الفردية والجماعية. ومن هذا المنطلق، تترابط الثقة والمشاركة وتعزز كل منهما الأخرى. فالثقة تشجع المشاركة، وهذه بدورها تبني الثقة بواسطة النتائج المتوقعة من المؤسسات التي تُثبت مسؤوليتها.

«رأس المال البشري» بوصفه محرك المشاركة السياسية والمدنية

في ظل هذا السياق المليء بالتحديات والمساعي المبذولة للتغلب عليها، تُثبت مسألة المشاركة السياسية والمدنية أهميتها المركزية إذ بمقدور المجتمع تزويد أفراده بالفرصة ليكونوا أيضاً مبتكرين ومبدعين من خلال إشراكهم في العمليات الجماعية لضمان تحسين الصحة، والتعليم، والفرص والاحتياجات الأساسية. بالإضافة إلى ذلك، فإن إدراك احتياجات جميع البشر الذين يعيشون في المجتمع وتلبية تلك الاحتياجات يزيد من قدراتهم على المشاركة في عمليات صنع القرار والاختيار لأنفسهم ولمجتمعاتهم، كما يُعزز شعورهم بالانتماء وثقتهم في الوكالة المتبادلة بينهم، وبين المنظمات والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. **وإن الاستثمار في رأس المال البشري يعني الاستثمار في تنمية الأفراد ورفاههم والمجتمع ككل،** وهو أمر ذو تأثير تدريجي، فالأفراد الذين يعيشون حياة أفضل يتمتعون بالأفضل من الموارد، يستخدمونها في ممارساتهم وتجاربهم اليومية؛ إذ يشاركون باختصار في إعادة إنتاج نظام عادل يقبل المزيد من التحسين.

يُعد الاستثمار في رأس المال البشري في الأردن أساسياً في عملية التحديث السياسي التي تجري في الوقت الراهن، لأن ذلك يعني إدراك العجز عن تحقيق التنمية وإحداث التغيير وضمان الازدهار والاستقرار في الأردن إلا من خلال تبني نهج شمولي للرفاه والحماية الاجتماعية وحقوق الإنسان.

رأس المال البشري في الأردن: التحديات والعقبات

بحسب مؤشر البنك الدولي لرأس المال البشري لعام 2020، فقد تراجعت قيمة مؤشر المال البشري في الأردن بين الأعوام 2010 و2020 من 0.56 إلى 0.55.

كما احتل الأردن مرتبة متأخرة نسبياً في مؤشرات التنمية البشرية في السنوات الأخيرة؛ إذ جاء في المرتبة 102 من أصل 191 دولة، وفي المرتبة التاسعة عربياً في مؤشر التنمية البشرية لعام 2021.

وبلغ تعداد سكان الأردن عند نهاية عام 2022 قُرابة 11.3 مليون نسمة، بحيث يُشكل الشباب (دون 30 عاماً) 63% من السكان. تُعد موارد رأس المال البشري في الأردن عنصراً حاسماً في ضمان الإمكانات الاقتصادية والجيوسياسية المستقبلية للبلد. وتعتمد الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية للأعوام 2016-2025 إلى حد كبير على مواهب الشعب الأردني وابتكاراته لتحقيق الازدهار والاستقرار والرفاه في ظل افتقار الأردن إلى الموارد المعدنية والطبيعية. تهدف هذه الاستراتيجية العشرية إلى تعزيز تنمية الموارد البشرية، وبناء قدرات الأجيال الحالية والمستقبلية وتزويدهم بالأدوات الفكرية والتكنولوجية، ما يعني تالياً تشجيع التميّز، والإبداع والمشاركة الإيجابية عبر القطاعات كافة.

مؤشرات التراجع في أبرز القطاعات

التعليم

تخصص الحكومة الأردنية قُرابة 10% من إجمالي الموازنة السنوية ونحو 3% من الناتج المحلي الإجمالي لتطوير قطاع التعليم. وعلى الرغم من تزايد معدلات التعليم في الأردن واتساع نطاق الوصول إلى التعليم، فقد سلطت العديد من التقارير الضوء على ضعف البنية التحتية التعليمية والنتائج التربوية، ومحدودية فرص التدريب المتاحة للمعلمين في الأردن. ومؤخراً، وجدت نتائج اختبار البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (بيزا) (الذي يقيس مدى اكتساب الطلاب للمعرفة والمهارات اللازمة

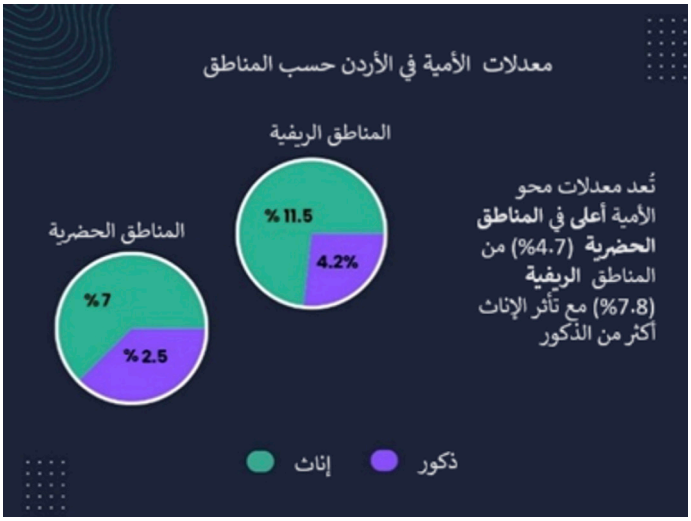

للتفاعل مع المجتمع في جميع المجالات، وبالتالي جودة النظام التعليمي)، أن ترتيب الأردن -بين الدول المشاركة التي بلغ عددها 81 دولة – قد تراجع بنحو 39 درجة. علاوة على ذلك، كان هناك قُرابة 40 ألف طفل أردني خارج المدرسة في عام 2020، معظمهم في الصفوف المتوسطة والعليا، بالإضافة إلى أكثر من 72 ألف طفل من جنسيات أخرى. يُعد التعليم النوعي عاملاً رئيسياً في تحديد الدخل المحتمل للفرد، الأمر الذي يؤثر بدوره على النمو الاقتصادي وفرص العمل.

«تبدأ تنمية رأس المال البشري في المدارس لمسؤوليتها عن تغيير وعي الفرد من خلال المناهج العلمية المتقدمة».

أحد المشاركين في المختبر

مثال آخر على اهتمام المشاركين بمسألة بناء التعليم عالي الجودة يتبدى في الاهتمام الذي أبدوه بمجال الاقتصاد إذ شعروا بأنه أكثر ارتباطاً بالقضايا ضمن سياقاتهم المتعلقة بالعلوم السياسية. وهذا يطرح تساؤلاً عن مدى الحاجة إلى مزيد من التخصصات المتقاطعة بين العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية الأخرى على مستوى التعليم العالي، كما ذكرنا في مختبر السياسات الأول.

الصحة

تشير الأرقام الرسمية إلى أن لدى ما يقرب 72% من الأردنيين في مختلف الأعمار شكل من أشكال التأمين الصحي (العسكري، أو المدني، أو الجامعي أو الخاص). ويوفر نظام التأمين الصحي المدني وحده، الذي تديره وزارة الصحة الأردنية، خدمات الرعاية الصحية لقرابة 3.5 مليون نسمة. كما تُقدم خدمات الرعاية الصحية إلى 1.7 مليون فرد في الجيش وقوات الأمن فضلاً عن المتقاعدين العسكريين والمحاربين القدامى وأُسرهم.

في ظل هذا السياق، انخفضت معدلات وفيات الأطفال والأمهات وارتفعت معدلات التطعيم لتغطي 95% من جميع الأطفال. تُعد معدلات وفيات الأمهات والأطفال، فضلاً عن ارتفاع معدلات الوفيات الناجمة عن الأمراض غير السارية والأمراض المزمنة مؤشرات مهمة إذ تعكس أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والتفاوتات في الوصول إلى الرعاية الصحية، والغذاء الجيد والمعرفة بممارسات الرعاية والنظافة الصحية الكافية والعلاجات. وقد اتخذت الحكومة في عام 2018 خطوات نحو ضمان الوصول الشامل إلى الرعاية الصحية من خلال إقرار قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ومع ذلك، ما تزال خدمات الرعاية الصحية غير متاحة بالتساوي لجميع المرضى في أنحاء المملكة، فلا توفر معظم الموارد عبر الإنترنت معلومات تتعلق بإمكانية الوصول المادي إلى المباني وثمة عدد قليل جداً من العيادات ومراكز الرعاية الصحية الخاصة من تلك المجهّزة بمرافق مناسبة للكراسي المتحركة كالممرات المنحدرة أو المصاعد.

الابتكار

سعى الأردن بنشاط إلى بناء بيئة ديناميكية للشركات الناشئة ومراكز الابتكار للاستفادة من القوى العاملة الموهوبة في البلد. ومع ذلك، ثمة حاجة إلى بذل مزيد من الجهود من أجل جذب رأس المال البشري الوطني والإقليمي في آن معاً والاحتفاظ به. إن الاحتفاظ بالمواهب المحلية لا يجعل الأردن أكثر قدرة على التنافس من الناحية الاقتصادية وحسب، بل يعزز دوره على المستوى الإقليمي كذلك. تشهد اتّجاهات سوق العمل العالمية تحولاً ملحوظاً مدفوعاً بالتقدمات التكنولوجية، إذ أصبح الاقتصاد الرقمي حجر أساس في جميع أنحاء العالم، وتعتمد التكنولوجيا الحديثة إلى حد كبير على المساهمات المبتكرة والذكاء الاصطناعي الذي أدركت الحكومة أهمية الاستثمار فيه وذلك بإصدار السياسة الأردنية للذكاء الاصطناعي في عام 2020. وأطلق الأردن العديد من المشاريع والمبادرات لدعم الابتكار ومساندة الشركات الناشئة والمشاريع الإبداعية. تعزز المبادرات كتلك التي يُنفّذها مجمع الملك الحسين للأعمال البيئة المواتية للتعاون بين الأوساط الأكاديمية، والمؤسسات البحثية والشركات.

ومع ذلك، ما يزال الأردن يحتل مرتبة متدنية نسبياً على مؤشر الابتكار العالمي، إذ حلّ في المرتبة 78 من أصل 132 دولة وفي المرتبة الثانية عشرة على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2022، الأمر الذي يشير إلى استمرار الضعف في قطاع الابتكار ما يؤثر سلباً على رأس المال البشري والتنمية الاقتصادية.

من جهة أخرى، أكد الشباب المشاركون في مختبر السياسات على قلة الدعم والمساحة المتاحين لتطوير الأفكار المبتكرة والإبداعية وتنفيذها في المجتمع والجامعات الأردنية. وثمة بعض الفرص في هذا الخصوص إلا أن المشاركين اعتبروها محدودة للغاية، وقد ركز بعض الشباب على نقص الدعم المالي والفرص، في حين أكد آخرون على قيود نظام التعليم العالي الذي يعتمد على التعلم بالتلقين والحفظ عن ظهر قلب بدلاً من تشجيع أفكار الشباب الإبداعية

«أرى أن البيئة الجامعية لا تشجع على الابتكار أو الإبداع. ويرتبط هذا الأمر بالمواد المقدمة والمناهج والتخصصات فضلاً عن أسلوب التدريس القائم على التلقين والحفظ عن ظهر قلب. إن الجامعات ليست موجهة نحو الأبحاث، ولكنّها تعتمد بدلاً من ذلك على التكرار مُبتعدة كلّ البعد عن البحث والابتكار اللذين يُسهمان في بناء الإبداع.»

أحد المشاركين في المختبر

"لا بد من تعزيز التعاون بين الطلاب والأساتذة وتوفير فرص العمل الجماعي والتفاعل. علاوة على ذلك، ينبغي توفير الموارد والدعم المالي للطلاب الراغبين في تحويل أفكارهم إلى واقع ملموس، كما ينبغي بناء ثقافة تشجع على المخاطرة وتنظر إلى الفشل بوصفه فرصة للتعلم والتحسين."

أحد المشاركين في المختبر

كذلك، ركز النقاش الذي جرى بين الشباب على ضرورة رفع الوعي بين الشباب وإتاحة الفرص لهم لإنجاز مشاريع مبتكرة في المجتمع الأردني الأوسع. هذا ودعا البعض إلى «**التوعية بأهمية الابتكار ودوره في التنمية الاجتماعية والاقتصادية**» مؤكدين أنه «**يمكن تنظيم حملات توعوية وورش عمل للشباب والمجتمعات المحلية لشرح مفهوم الابتكار وفوائده**».

التوصيات

للحكومة:

- ربط أنظمة المساءلة بالاستثمار في أنظمة رأس المال البشري.
- التأكد من أن رأس المال البشري هو أحد العوامل الرئيسية لخطط التحديث.
- تحسين نوعية الحياة، واعتماد هذا الهدف ليكون على رأس أولويات الأجندة السياسية لأي حكومة مُكلّفة.
- خلق بيئة وطنية شاملة لتعزيز الابتكار والإبداع وتوفير الدعم المالي للمشاريع الرقمية.

لوزارة التربية والتعليم:

- الاستثمار في تحسين جودة ونوعية كل من التعليم الإلزامي الشامل والتعليم العالي، والاستثمار في استراتيجيات لزيادة معدلات التحاق الطلبة بالجامعات.
- الاستثمار في التعليم التكنولوجي والبنى التحتية اللازمة فى جميع مستويات التعليم.

للجامعات والمدارس:

- توفير المزيد من التخصصات المتقاطعة بين الكليات في الجامعات الأردنية لضمان منح الطلاب فرصة التعامل مع المواضيع بطريقة إبداعية ونقدية.
- تحسين منهجيات التعليم العالي ما يهيئ الطلاب بشكل أفضل لعالم متغير وديناميكي، ما يمنحهم فهماً أعمق لمتطلبات سوق العمل.
- معالجة التدهور الحاصل في النتائج من خلال الأنشطة اللامنهجية.
- تطوير آليات للمساءلة لضمان أن تؤدي الأموال التي يجري إنفاقها على تطوير المناهج إلى نتائج إيجابية.

لوزارة الصحة:

- توفير الرعاية الصحية الشاملة ونظام رعاية اجتماعية شامل لجميع المواطنين، فضلاً عن الاستثمار في الخدمات الطبية عالية الجودة.
- عقد شراكات مع مختلف مؤسسات المجتمع المدني لإجراء حملات توعية بمختلف القضايا الصحية، والأمراض وأسبابها وطرق الوقاية منها.
- الاستثمار في التكنولوجيات والمعرفة الطبية التي يمكنها المساعدة في تحسين متوسط أعمار الأردنيين وعلاج الأمراض المزمنة والقاتلة معاً.

لمنظمات المجتمع المدني:

- تحسين أجندات مشاريع المشاركة السياسية والمدنية لتشمل قضايا رأس المال البشري، والتصدي لتحدياته وزيادة فرص التحسين.
- تشجيع مشاركة الشباب في الأنشطة التي بمقدورها تزويدهم بمعارف، وتجارب ومهارات جديدة.
- تصميم مشاريع إعداد الشباب وتهيئتهم للعمل بدلاً من إبقائهم عالقين في دائرة المساعدات.
- تطوير المشاريع التي تُمكّن الشباب من المشاركة في صنع القرار على الساحتين السياسية والمدنية وتزيد من ثقتهم في الحكومة والمؤسسات.

لأصحاب الأعمال:

- ضمان توفير الموارد اللازمة لتحسين مهارات القوى العاملة وقدراتها.
- تشجيع المشاركة في الحياة العامة.
- تعزيز مساهمات المسؤولية الاجتماعية لتغطية الاحتياجات الأساسية الضرورية للمجتمعات الفقيرة.
- الاستثمار في القطاعات الابتكارية لتوفير فرص عمل جديدة للشباب.

للشباب:

- تحسين رأس المال البشري وتعزيزه للجميع، من خلال التنظيم الجماعي والمشاركة في الحياة العامة.
- الاستثمار في اكتساب المهارات والقدرات والموارد التي تُعزز رأسمالهم البشري وتُتيح لهم المشاركة المدنية والنشطة.

تم إطلاق مشروع جيل جديد في منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) في عام 2021، بدعم مالي من وزارة الشؤون الخارجية الهولندية لتنشيط وتشجيع القيادات الشبابية في تعزيز العدالة الاجتماعية بين المرأة والرجل. ويهدف المشروع إلى الترويج للحوار بين الشباب وصانعي السياسات للتأثير على السياسات المرتبطة بالعدالة، وخاصة حقوق الشباب والمرأة

يعد مختبر السياسات جزء من منهجية بحثية في منظمة النهضة (أرض)، تعمل على توفير مساحة مخصصة لمناقشة وبحث قضايا السياسات العامة، بحيث تسعى لبناء قدرات المشاركين في المختبر وتزويدهم بالمهارات اللازمة للتأثير في عملية صنع السياسات العامة، وتبادل الآراء مع الخبراء والباحثين المختصين في المواضيع المطروحة بناء على أوراق مرجعية يتم إعدادها لتناول موضوع الدراسة في المختبر

مركز النهضة الإستراتيجي هو مركز فكري مستقل مقره الأردن تأسس عام 2018 يعمل ضمن الإطار التنظيمي لمنظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض)